

ملاحظه هامه ما عرضه مساعده على حفظ ماده ولا يعتبر شامل للمنهج

## الإجماع

اصطلاحاً: اتفاق مجتهدى الأمة  
بعد النبى على حكم شرعى

لغة: الإتفاق - العزم  
والفرق بين الإتفاق والعزم  
الإتفاق لا يكون الامن جماعه  
والعزم قديكون من جماعه  
وقد يكون من شخص واحد

## أنواع الإجماع

إجماع ظنى مالا يعلم الا بالتثبت والإستقراء

إجماع قطعى وهو ما يعلم من  
وقوعه من الأمة بالضروره

## القياس

اصطلاحاً: إلحاق فرع بأصل  
في حكم لغة جامعة بينهما

لغة: التقدير والمساواة  
المساواة بين الشينين  
منه قست الثوب بالذراع  
إذا قدرته

## اركان القياس

الأصل: المقيس عليه

العلة: المعنى الذي تثبت بسببه  
حكم الأصل

حكم الأصل: ما اقتضاه الدليل الشرعي  
من وجوب أو تحريم أو صحة أو فساد  
أو غيره

الفرع: المقيس

## امثله تطبيقه على القياس

العلة: الإلهاء وقت الصلاة

الأصل: البيع وقت  
صلاة الجمعة

الفرع: الاستنجال وقت النداء

حكم الأصل: التحريم لقوله  
تعالى (أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ  
لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا  
إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ  
ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ

## شروط القياس

١- ان لا يصادم دليل أقوى منه  
فلا إعتبار بقياس يصادم نصاً او اجماع  
مثال تزويج المرأة الرشيدة بلا ولي قياساً  
على صحة بيعها بقياس فاسد لمخلافته  
نصاً (لانكاح الا بولي)

٢- ان يكون حكم الاصل ثابتاً بنص او اجماع  
ان كان ثابتاً بقياس فلا يصح القياس عليه  
وانما يقاس على الاصل الاول لأن الرجوع  
اليه اولى مثاله/يجري الربا في الذره قياساً  
على الرز ويجري الربا في الرز قياساً على البر  
هذا قياس غير صحيح  
الصحيح ان يجري قياس الربا في الذره قياساً على  
البر فالبر اصلاً ثابتاً بنص

٣- ان يكون لحكم الاصل علة معلومه  
حتى نجمع بين الاصل والفرع فإذا كان  
حكم الاصل فيها تعديداً لم يصح القياس عليه  
مثاله/ لحم النعامة ينقض الوضوء قياساً على  
لحم البعير لمشابهتها به هذا قياس غير صحيح  
لأن ليس حكم الأصل علة معلومه وانما هو تعديدي  
على المشهور

٤- ان تكون العلة مشتملة على معنى  
مناسب للحكم يعلم من قواعد الشرع  
اعتباره مثل الاسكار في الخمر  
اذا كان المعنى وصفاً طردياً لامناسبة  
فيه لم يصح التعليل كالسواد والبياض مثاله  
حديث ابن عباس ان بريرة خيرت على زوجها  
..... انظر ك ص ٥٨

٥- ان تكون العلة موجوده في الفرع  
كوجودها في الاصل كالإيذاء في ضرب  
الوالدين المقيس عليه التأفف  
واذا لم تكن العلة موجوده في الفرع لا يصح القياس  
مثاله/ ان يقال يجري الربا في التفاح قياساً على  
البر هذا قياس غير صحيح لأن العلة في تحريم الربا  
في البركونه مكيلاً وهي غير موجوده في الفرع  
فالتفاح غير مكيل

## اقسام القياس باعتبار العله

قياس خفي: ما ثبت علته (باستنباط) ولم يقطع فيه بنفي الفارق (بين الأصل والفرع)  
مثاله قياس الاشنان على البر في ثبوت الربا بجامع الكيل

قياس جلي: ما ثبت علته (بنص او اجماع) او كان (مقطوع بنفي الفارق) بين (الفرع والأصل)  
مثاله: قول الرسول (لايتاجى اثنان... الحديث)

## القياس باعتبار الفرع

قياس العكس وهو اثبات نقيض حكم الأصل للفرع لوجود نقيض علة حكم الأصل فيه  
مثاله وفي بضع احدكم صدقه

قياس الشبه وهو ان يتردد فرع بين اصلين مختلفي الحكم وفيه شبه بكل منهما فيلحق بأكثرهما شبه  
مثاله العبد هل يملك بالتملك قياساً على الحر اولا يملك قياساً على البهيمة

## قول الصحابي

عند الاصوليين: من لقي النبي مؤمناً به ولازمه زماناً طويلاً حتى صار يطلق عليه اسم الصحاب عرفاً

عند علماء الحديث: من لقي النبي مؤمناً به ومات مسلماً سواء طالت صحبته او لم تطل

الصحابه هم من لازموا النبي وشهدوا تطبيق القرآن ونزوله وعرفوا اسباب النزول واطلعوا على مقاصد الشريعة

## المصلحة المرسله

اصطلاحاً: كل منفعة لم يشهد لها نص خاص بالاعتبار او الغاء وكانت ملائمه لمقصود الشارع وماتفرع عنه من قواعد كليه

لغة: هي المنفعة والمرسله المطلقه

### انواع المصالح - ٣-

١- المصالح المعتبره وهي المصالح التي شرع الشارع احكاما لتحقيقها ومقصد شرعي معتبر

٢- المصالح الملغاه وهي المصالح التي دلت نصوص الشارع على الغائها وتحريمها وبطلانها مثل تساوي الاخت واخته في الميراث هذا المعنى ملغي لقوله تعالى (وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ) حكمها ملغاه وغير معتبره لمخالفتها النص

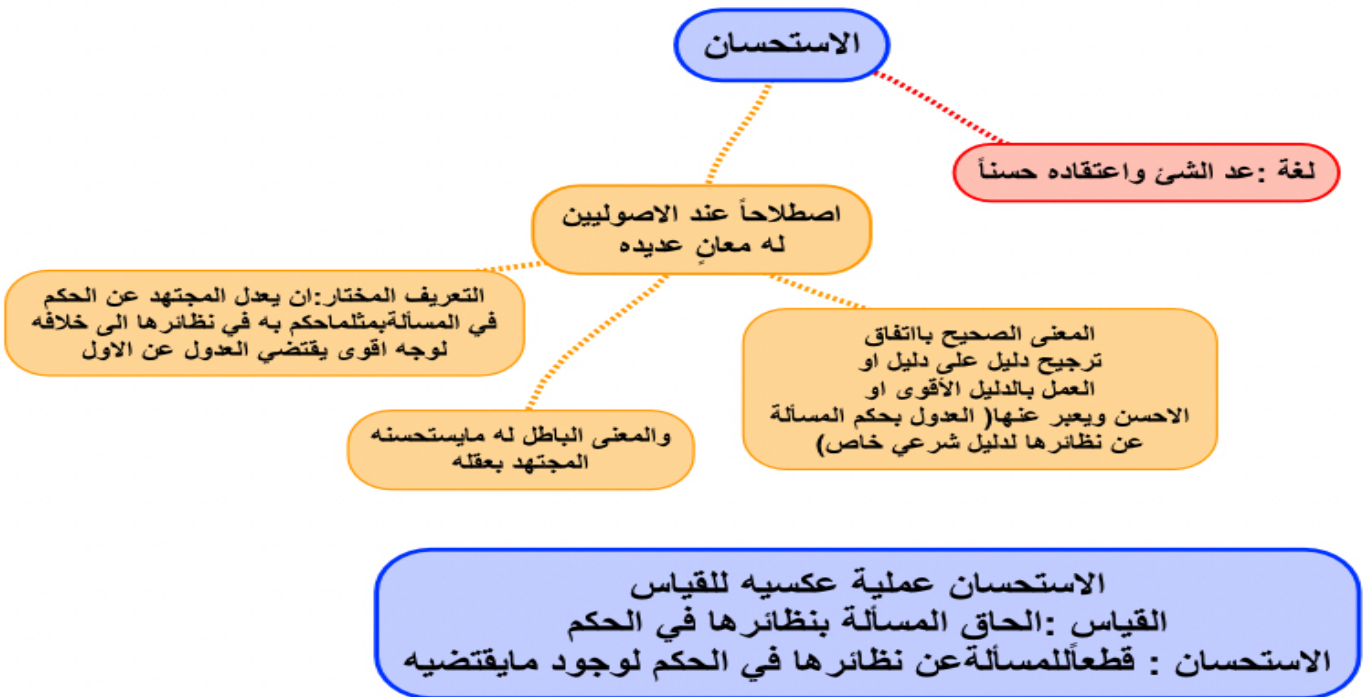
٣- المصالح المرسله وهي المصالح التي لم يشهد لها دليل من الشارع باعتبارها او الغائها وهي نوعان

ب- ان يكون غير ملائم لتصرفات الشارع مثل منع المريض مرض النوت من الزواج وفسخ نكاحه ان وقع

ا- ان يكون ملائما لتصرفات الشارع مثل جمع الصحابه للمصحف

نوع الفعل	الحكم	الغية	المصلحة
شرب الخمر	محرم	حفظ العقل	حفظ العقل مقصد معتبر شريعاً
القتل العمد	وجوب القصاص	للعدوان ولحفظ النفوس	حفظ النفوس مصلحة ومقصد شرعي

## امثله على المصالح المعتبره



## انواع الاستحسان

استحسان استثنائي: يستثنى فيه المجتهد حكما جزئيا من حكم كلي كالنص او الاجماع او الضروره او العرف او المصلحة مثاله جواز عقد الاستصناع

استحسان قياسي: هو عدول المجتهدين عن مقتضى قياس جلي واضح الى مقتضى قياس خفي دقيق اقوى من الاول مثاله حكم طهارة سور سباع الطير

## العرف

اصطلاحا: ما اعتاده الناس والفوه فعلا كان او قولاً دون معارضة لنص

لغة: بمعنى معرفة الشئ المعروف المؤلف الذي تتلقاه العقول السليمة بالقبول والمعروف خلاف للمنكر

العرف والعادة بمعنى واحد  
العادة: هي الامر المتكرروهي شاملة للأقوال والافعال



عرف صحيح: هو ماتعارفه الناس ولا يخالف دليلاً شرعياً  
مثاله تقسيم المهر إلى معجل ومؤجل  
ما يقدمه الخاطب هدية وليس مهر فهذا يؤخذ به  
ويعتبر العمل به مصدر من مصادر الأحكام الشرعية

العرف الفاسد: ماتعارفه الناس ولكنه  
يخالف الشرع مثل تعارفهم أكل الربا  
ولعب القمار فكل الأعراف التي  
تخالف دليلاً شرعياً فاسده

من حيث اعتباره وقبوله

عرف عام وهو ماتعارف عليه  
أكثر الناس في جميع البلاد مثل  
أبس الجديد يوم العيد إهداء المناسبات

أنواع العرف

العرف القولي وهو اتفاق الناس  
على لفظ معين يخالف معناه اللغوي الذي  
وضع له مثل إطلاقهم على اللحم على  
لحم الضأن والبقر دون السمك

عرف خاص وهو ماتعارف عليه  
الناس في بعض البلدان أو أهل صنعة  
معينه مثاله عرف التجار في تحديد نسبة السعي

عرف عملي هو ما اعتاده الناس  
وجرى التعامل به كبيع التعاطي  
وعقد الاستصناع

## سد الذرائع

اصطلاحاً عند الاصوليين منع كل ما يتوصل به الى الشئ الممنوع المشتمل على مفسده فالذرائع عند الاصوليين الوسائل التي يتوصل بها الي الشئ الممنوع المتضمن مفسده

لغة الذرائع جمع ذريعه ومعناها لغة الوسيله التي يتوصل بها الى الشئ

١- ما يؤدي الى مفسدة قطعاً وهذا النوع حرام وممنوع باتفاق العلماء كحفر البئر خلف بال الدار في الظلام

## انواع الذرائع قسمها الشاطبي الى اربعة

ما يؤدي الى المفسدة كثيراً لا غالباً ولا نادراً ولم تبلغ الكثرة حد غلبة الظن مثل بيوع الآجال بيع صحيح ظاهراً ولكنه وسيلة لربا في الحقيقة والباطن

٢- ما يؤدي الى مفسدة نادراً هذا النوع يبقى على اصل الإباحة مثل حفر البئر في مكان لا يؤدي في الغالب وقوع احد فيه

٣- ما يؤدي الى المفسدة غالباً لا نادراً يغلب في هذا النوع على الظن إفضاؤه الى مفسده وهذا ممنوع وحرام لأن الظن الغالب يلحق القطعي في الاحكام العمليه مثاله كبيع السلاح في الحرب وبيع العنب للخمر

